0/



**الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة2019**

ندوة صحفية حول:

الوضعية الاقتصادية الوطنية لسنة 2018

وآفاق تطورها خلال سنة 2019

**الدار البيضاء: 16 يناير 2019**

*تمهيد*

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2019، مراجعة لآفاق الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يوليوز من سنة 2018. ويتعلق الأمر بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لسنة 2018 وبمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2019 وتأثيراتها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية وعلى تمويل الاقتصاد.

وتعتمد هذه الآفاق الجديدة على نتائج الحسابات الوطنية والبحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط. كما يرتكز إعداد هذه الوثيقة على تطورات المحيط الدولي وعلى المعطيات النقدية والمالية الصادرة عن مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المالية خلال النصف الثاني من سنة 2018.

وترتكز التوقعات الاقتصادية الوطنية لسنة 2019 الصادرة في هذه الميزانية، على عدة فرضيات ترتبط أساسا بتطور الموسم الفلاحي 2018-2019 والمقتضيات والتدابير الجديدة المعلنة في القانون المالي لسنة 2019.

*أهم المؤشرات الماكر واقتصادية خلال سنتي 2018-2019*

* توقع **نمو الاقتصاد الوطني** بوتيرة**%2,9** سنة 2019 عوض **%3**سنة 2018 و**%4,1** سنة 2017،
* نمو **الأنشطة غير الفلاحية بوتيرة معتدلة،** لتنتقلمن **%2,8** سنة 2017 إلى**%2,9**  سنة 2018 و**%3,1** سنة 2019،
* تراجع وتيرة نمو القيمة المضافة **للقطاع الأولي** إلى**%0,1** سنة 2019 عوض**%3,8** سنة 2018 و**%13,2** سنة 2017،
* ارتفاع طفيف للتضخم**،** المقاس بالمستوى العام للأسعار، منتقلا من**%0,8** سنة 2017 إلى**%1,6** سنة 2018 قبل أن يتراجع إلى **%1,2**سنة 2019،
* صعوبة انخفاض **العجز التجاري** ليستقر في حدود **%18,1** من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض**%18,3** سنة 2018،
* انخفاض **معدل الادخار الوطني** منتقلا من **%28,9** من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى**%27,9** سنة 2018 و**%27,7** سنة 2019.
* تدهور **الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني**، لتنتقل من**%3,7** من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى **%4,5** سنة 2018 ثم إلى حوالي**%4,3** سنة 2019.
* التحكم في **عجز الميزانية في حدود%3,9**  من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و**%3,7** سنة 2019.
* تفاقم طفيف **لمعدل الدين العمومي الإجمالي** منتقلا من**%82** من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى **%82,2** سنة 2018 وإلى **%82,5** سنة 2019. في حين سينتقل **معدل الدين للخزينة** من**%65,1**  من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى**%65,8**  سنة 2018 ثم إلى **%66,1** سنة 2019.

###### المحيط الدولي

 يعرف **المحيط الدولي** عدة صعوبات وعراقيل، التي يتوقع أن تحد من دينامية النمو الاقتصادي العالمي، حيث يتوقع أن تتراجع مساهمة التدفقات الرأسمالية تدريجيا نتيجة تشديد الشروط التمويلية، بعد أن ساهمت خلال السنوات الأخيرة، في توسع اقتصاديات الدول الصاعدة. وبالمثل، ستتأثر المبادلات الخارجية بالضغوطات التجارية والصعوبات الجيوسياسية، الشيء الذي سيؤثر على الاستثمار والطلب على المستوى العالمي. في هذه الظروف، سيواصل **النمو الاقتصادي العالمي[[1]](#footnote-1)**، الذي تتباين وتيرته بشكل كبير بين المناطق الاقتصادية، تباطؤه لينتقل من%3,7 سنة 2017 إلى%3,6 سنة 2018 ثم إلى%3,5 سنة 2019.

 سيستفيد النشاط الاقتصادي في **الدول المتقدمة** سنة 2018 من الدينامية القوية **للاقتصاد الأمريكي،** الذي سيتعزز طلبه الداخلي عبر تحفيزات التخفيضات الجبائية والظروف المالية الملائمة، ليسجل وتيرة نمو في حدود %2,9. غير أن هذه الوتيرة ستتراجع سنة 2019 لتبلغ%2,5 ، نتيجة القيود التجارية وتقلص تأثيرات السياسة المالية والنقدية.

 فيما يتعلق باقتصاديات **منطقة اليورو**، سيتواصل تدهور مناخ الأعمال، حيث يشكل احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات الاجتماعية في فرنسا واختلالات السياسة المالية في إيطاليا، مصدر قلق للعديد من دول المنطقة. وستتأثر عدة دول بالمنطقة بالمستوى المرتفع للمديونية العمومية وبانخفاض الصادرات. وفي هذا السياق، ستتراجع وتيرة نمو اقتصاديات **منطقة اليورو**، لتنتقل من%1,9 سنة 2018 إلى حوالي%1,6 سنة 2019،

 وبخصوص **الدول الصاعدة والنامية**، تبقى توقعات النمو الاقتصادي متباينة، حيث ستتأثر أنشطتها بعدة عوامل، ويتعلق الأمر بتباطؤ الطلب الخارجي وارتفاع نفقات الدين العمومي والسياسات العمومية المتبعة. وهكذا، ستستقر وتيرة نمو هذه الاقتصاديات سنة 2019 في حدود %4,2.

 وسيواصل **الاقتصاد الهندي** تسجيل معدلات نمو قوية، ليعرف خلال سنة 2019 تسارعا في وتيرتها لتبلغ%7,5 عوض%7,3 سنة 2018، نتيجة تعزيز الاستثمارات والاستهلاك الخاص. ومن جهته، سيتأثر **الاقتصاد الصيني** بالإجراءات والتدابير الجمركية المفروضة عليه وبمواصلة سياسة إعادة هيكلة نموذج النمو، حيث ستسجل أنشطته خلال سنة 2019 تراجعا في وتيرة نموه، لتستقر في حدود %6,2 عوض6,5% سنة 2018. وبخصوص اقتصاديات أمريكا اللاتينية، سيعرف الاقتصاد البرازيلي تحسنا لتنتقل وتيرة نموه من %1,2 سنة 2018 إلى %2,2 سنة 2019، مستفيدا من انتعاش الاستهلاك والاستثمار.

وبالمقابل، سيتأثر نمو الاقتصاد الروسي بانخفاض القدرة الشرائية المرتبطة بتراجع قيمة عملتها وارتفاع الضريبة على القيمة المضافة ابتداءا من سنة 2019 لتنتقل وتيرته من %1,6 سنة 2018 إلى %1,5 سنة 2019. غير أن النمو الاقتصادي في كل من الأرجنتين وتركيا وإيران وفنزويلا، سيعرف تباطؤا، نتيجة العوامل السياسية الخاصة بهذه الدول وانخفاض قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي.

 في ظل هذه الظروف، ستواصل **التجارة العالمية** سلسلة تراجعاتها، لتستقر وتيرة نموها في حدود%3,6 سنة 2019 عوض%3,8 سنة 2018 و %5,4سنة 2017. وعلى مستوى **أسواق المواد الأولية**، ستستقر أسعار النفط في حدود 67 دولارا للبرميل[[2]](#footnote-2) سنة 2019 عوض 71 دولارا للبرميل سنة 2018، نتيجة ارتفاع العرض من النفط في الأسواق العالمية مقابل انخفاض الطلب. ومن جهتها، ستسجل أسعار المواد الأساسية غير الطاقية تراجعا جديدا في وتيرة نموها، لتنتقل من%5,3 سنة 2017 إلى%1,7 سنة 2018 ثم إلى %1 سنة 2019.

 وهكذا، سيستقر **معدل التضخم الإجمالي** سنة 2019 في حدود%1,5 في اقتصاديات الدول المتقدمة، في حين سيبلغ %5 في اقتصاديات الدول الصاعدة. وستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار في المتوسط في حدود1,14 ، نتيجة الفارق بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة بين منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية.

###### تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018

 سيستفيد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2018 من موسم فلاحي جيد ومن تحسن أنشطة القطاع الثالثي مقارنة بالنتائج الجيدة المسجلة خلال سنة 2017. غير أن الأنشطة الثانوية، خاصة تلك التي عرفت دينامية كبيرة خلال سنة 2017، ستسجل تراجعا في وتيرة نموها متأثرة بالنتائج المتواضعة لقطاع البناء وتباطؤ الأنشطة المعدنية.

* تحسن طفيف للأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية

 سيسجل القطاع الفلاحي نتائج جيدة للسنة الثانية على التوالي، مستفيدا من الظروف المناخية الملائمة التي تميزت بتوزيع جيد للتساقطات المطرية. وسيفرز الموسم الفلاحي 2017-2018 إنتاجا للحبوب يناهز 103 مليون قنطار، أي بارتفاع بلغ %7,3 مقارنة بمستواه المسجل سنة 2017.

وأخذا بعين الاعتبار للمساحات المزروعة من الحبوب، التي بلغت4,5 مليون هكتار، حقق إنتاجها لهذا الموسم مردودا قياسيا بلغ في المتوسط 22,9 قنطار للهكتار الواحد. كما استفادت الزراعات الأخرى من هذه الظروف المناخية، خاصة زراعة الفواكه والخضروات، في حين تعززت أنشطة تربية الماشية بوتيرة نمو موجبة، نتيجة النتائج الجيدة التي حققها إنتاج الأعلاف.

وبناء على تحسن القيمة المضافة لأنشطة الصيد البحري ب %3 بعد انخفاض ب %8,3 سنة 2017، ستسجل **القيمة المضافة للقطاع الأولي** ارتفاعا ب %3,8، لتفرز بذلك مساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,5 نقطة سنة 2018.

 كما ستعرف **الأنشطة غير الفلاحية** نموا معتدلا، نتيجة انخفاض وتيرة نمو أنشطة القطاع الثانوي إلى%2,8 وتحسن الأنشطة الثالثية ب %3. وهكذا، ستسجل القيمة المضافة **للقطاع غير الفلاحي** تحسنا طفيفا ب 2,9% مقارنة ب%2,8 المسجلة سنة 2017 و%2 خلال الفترة 2013-2016. غير أن هذه الوتيرة تبقى دون مستوى %4,2 المسجلة خلال الفترة 2008-2012.

 على مستوى **القطاع الثانوي**، ستعرف أنشطة الصناعات التحويلية تحسنا، نتيجة تعزيز أنشطة الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الميكانيكية والكهربائية. وبالمقابل ستعرف أنشطة الصناعات الغذائية، التي تعد الدعامة الأساسية لأنشطة القطاع الصناعي، تراجعا، خاصة نتيجة تباطؤ الطلب الموجه نحو صناعات منتجات الحليب والمشروبات. وستتأثر الصناعات التحويلية الأخرى بالصعوبات التي يعرفها قطاع البناء، حيث ستسجل انخفاض ب 1%1, سنة 2018.

 ومن جهته، سيسجل **قطاع المعادن** خلالسنة 2018، زيادة بوتيرة%5,2 بعد الارتفاع الملحوظ ب%16,5 المسجل سنة 2017، حيث عرفت الأنشطة المعدنية خلال الفصل الثاني من سنة 2018، تقلبا في وتيرة نموها بعدما سجلت وتيرة نمو قوية في بداية السنة. وهكذا، سيؤدي تقليص واردات دول أمريكا اللاتينية والانتعاش المتواضع للطلب من دول جنوب أسيا، إلى انخفاض حجم الصادرات المحلية من مشتقات الفوسفاط ب%2,3 . وبالتالي، ستسجل مبيعات الفوسفاط الخام الموجه إلى الصناعات التحويلية وتيرة نمو معتدلة.

 وبالمقابل، ستواصل أنشطة **قطاع البناء والأشغال العمومية** سنة 2018 تسجيل نمو ضعيف يقدر ب%0,9 عوض%0,7 سنة 2017. غير أن قطاع البناء الذي يعاني من صعوبات في تصريف المخزون من الوحدات السكنية، سيواصل تأثره بالعديد من العراقيل المرتبطة أساسا، بالتمويل والوعاء العقاري والتكاليف المرتفعة التي تتطلبها أنشطة البناء. كما سيحد من الـتأثير الإيجابي المتعلق بإنجاز العديد من المشاريع البنيوية الكبرى للبنية التحتية والتهيئة الحضرية على أنشطة القطاع برمته.

 وستواصل أنشطة **القطاع الثالثي** دعمها للنمو الاقتصادي، لتسجل زيادة ب 3% سنة 2018 عوض%2,7 سنة 2017. وسيمكن، انتعاش أنشطة التجارة وتعزيز نمو أنشطة قطاعات السياحة والنقل، من تغطية التراجع الذي ستعرفه أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات، والخدمات المالية الاجتماعية، التي تمثل لوحدها نصف أنشطة القطاع الثالثي.

 في ظل هذه الظروف وبناء على تطور الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب %2,4، سيسجل **الناتج الداخلي الإجمالي** نموا يقدر ب **%3** سنة 2018 عوض **%4,1** سنة 2017.

وهكذا سيرتفع **معدل التضخم**، المقاس بالمستوى العام للأسعار، إلى %1,6 عوض%0,8 المسجلة سنة 2017، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي سجله التضخم المستورد نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية خاصة أسعار النفط خلال سنة 2018.

* مواصلة الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي، الذي سيتأثر بالمساهمة السالبة للطلب الخارجي

 سيعزز **الطلب الداخلي** من مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2018، في حين سيسجل صافي الطلب الخارجي مساهمة سالبة، نتيجة ارتفاع الواردات بوتيرة تفوق معدل نمو الصادرات.

وسيواصل **الاستهلاك النهائي للأسر** دعمه للنمو الاقتصادي، رغم تراجع وتيرة نموه مقارنة بالسنوات الماضية، حيث قدرت ب%3,4 عوض %3,5 سنة 2017، نتيجة زيادة مداخيل العالم القروي. غير أنه سيتأثر بانخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2018، لتستقر مساهمته في النمو في حدود نقطتين.

 من جهته، سيعرف **استهلاك الإدارات العمومية** تحسنا ملموسا ب%2,2 عوض%1,5 سنة 2017، خاصة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير دون احتساب الأجور سنة 2018 بحوالي %6. وهكذا، سيفرز استهلاك قطاع الإدارات العمومية مساهمة في النمو قدرت ب0,4 نقطة.

 إجمالا، سيسجل **الاستهلاك النهائي الوطني، الذي يمثل** 70% من الطلب الداخلي، ارتفاعا ب%3,1  سنة 2018، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 2,4 نقطة.

من جهته، سيعرف **التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت**، خلال سنة 2018 تحسنا ب%2,9 بعدما سجل انخفاضا ب%0,8 سنة 2017، حيث ستستقر مساهمته في النمو في حدود0,8 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 0,2 سنة 2017. وبخصوص التغير في المخزون، الذي يمثل13% من الاستثمار الإجمالي، فإنه سيسجل مساهمة موجبة في النمو ب0,7 نقطة عوض 1,5 نقطة سنة 2017. وهكذا، سيعرف حجم **الاستثمار الإجمالي** زيادة بحوالي%4,8 ليساهم في النمو بحوالي 1,6 نقطة عوض1,5 نقطة سنة 2017.

عموما، سيعرف حجم **الطلب الداخلي** زيادة ب%3,6 عوض %3,3 سنة 2017. وهكذا، ستتحسن مساهمته في النمو الاقتصادي لتصل إلى 4 نقط عوض3,6 نقط سنة 2017.

غير أن النمو الاقتصادي الوطني، سيتأثر بالمساهمة السالبة لصافي الطلب الخارجي بنقطة واحدة عوض مساهمة موجبة في النمو ب0,5 نقطة سنة 2017، إذ سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب%4,9 ، في حين سيسجل حجم الواردات زيادة ب %6,1.

* تفاقم الحاجيات التمويلية للاقتصاد

على مستوى **المالية العمومية**، سيعرف عجز الميزانية تفاقما خلال سنة 2018، بعدما تراجع خلال فترة استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية من%5,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 إلى%3,6 سنة 2017. وتعزى هذه الوضعية إلى تباطؤ وتيرة نمو المداخيل الجارية مصحوبة بالزيادة الكبيرة في النفقات الجارية، خاصة نفقات دعم أسعار الاستهلاك ونفقات الأجور.

وهكذا ستستقر **المداخيل الجارية** في حدود%20,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض%22 كمتوسط سنوي للفترة 2010-2017. وتعزى هذه النتيجة، أساسا، إلى ارتفاع طفيف للمداخيل الجبائية التي ستصل إلى%18,8 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبخصوص المداخيل غير الجبائية، فإنها ستواصل منحاها التنازلي، خاصة نتيجة تراجع الهبات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي، لتستقر في حدود%1,6 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%2,7 كمتوسط سنوي للفترة 2010-2017.

على مستوى **النفقات الجارية**، سيفرز ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية، خاصة أسعار غاز البوتان، زيادة في نفقات دعم أسعار الاستهلاك لتصل إلى حوالي17,8 مليار درهم سنة 2018، بزيادة بحوالي %16,1 مقارنة بمستواها المسجل سنة 2017. كما ستواصل نفقات التسيير، التي تمثل حوالي %79,4 من النفقات الجارية، منحاها التصاعدي لتستقر في حدود %15,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018.

وبناء على استقرار حصة نفقات الاستثمار في حدود %5,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، سيتفاقم **عجز الميزانية** سنة 2018، ليصل إلى%3,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%3,6 سنة 2017.

وسيؤدي اللجوء إلى الاقتراض لتغطية هذا العجز إلى ارتفاع الدين الإجمالي للخزينة سنة 2018 إلى %65,8 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %65,1 سنة 2017 و%59,1 كمعدل سنوي للفترة 2010-2016. وتعزى هذه النتيجة إلى تفاقم **الدين الداخلي للخزينة** الذي سيتجاوز %52,6 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %50,7 سنة 2017، في حين سيتراجع **الدين الخارجي للخزينة**، ليستقر في حدود %13,1 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %14,4 سنة 2017.

وبخصوص **الدين الخارجي المضمون** من طرف الدولة، الذي يتجاوز مستوى الدين الخارجي للخزينة منذ سنة 2015، فإنه سيصل إلى حوالي %16,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض %13,6 كمتوسط سنوي للفترة 2010-2017. وفي ظل هذه الظروف، سيرتفع **معدل الدين العمومي الإجمالي** إلى حوالي%82,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض %82 سنة 2017.

على **مستوى المالية الخارجية**، سيفرز الميزان التجاري سنة 2018 تفاقما في عجزه البنيوي، ليصل إلى %18,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض%17,8 سنة 2017، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية وزيادة حجم الواردات، لتلبية الحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني من المواد المستوردة.

ولن يتمكن فائض ميزان **المبادلات الخارجية** من الخدمات، الذي يمثل 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، من تغطية عجز الموارد الذي سيتفاقم عجز الموارد ليصل إلى %-11,5 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%-11 سنة 2017.

وإجمالا، سيعرف الاقتصاد الوطني انخفاضا في **معدل الادخار الداخلي**، منتقلا من%23,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %22,5 سنة 2018، نتيجة زيادة الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بوتيرة%5,5 ، التي تفوق معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي المقدر ب %4,6. وبناء على انخفاض حصة المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم إلى %5,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض%5,8 سنة 2017، سيتراجع **معدل الادخار الوطني** إلى حوالي%27,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %28,9 سنة 2017.

وبناء على مستوى **الاستثمار الإجمالي** الذي سينخفض سنة 2018 إلى حدود %32,4 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %32,6 سنة 2017، ستتفاقم **الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني**، لتصل إلى حوالي %4,5 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %3,7 سنة 2017.

ومن جهته، سيتأثر **السوق النقدي** سنة 2018 بتفاقم عجز السيولة البنكية، نتيجة الانخفاض المتواصل للموجودات من العملة الأجنبية منذ 2017، نظرا لتفاقم العجز الجاري للمالية الخارجية. وهذا سيستقر حجم هذا الاحتياطي من العملة الصعبة في حدود230 مليار درهم سنة 2018 عوض 241 مليار درهم سنة 2017، لتتمكن من تغطية ما يعادل4,8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 5,4 أشهر سنة 2017.

بالإضافة إلى ذلك ستواصل **القروض البنكية** سلسلة تراجعاتها بعد تسجيلها معدلات النمو المهمة المسجلة خلال الفترة 2008-2012، حيث لن تتجاوز وتيرة نموها %1,5 سنة 2018، عوض %3,2 خلال الفترة 2013-2017. ويعزى هذا التطور إلى التحسن المتواضع لأهم مكونات القروض البنكية، خاصة القروض العقارية وقروض التجهيز.

غير أن **القطاع النقدي** سيستفيد، جزئيا من التوسع الذي ستعرفه القروض الصافية على الإدارات المركزية التي سترتفع سنة 2018 بوتيرة تتجاوز %22 عوض %17,8 سنة 2017. في ظل هذه الظروف، وبناء على آفاق النمو الاقتصادي الوطني المعتمدة وتطور المستوى العام للأسعار، ستعرف **الكتلة النقدية** تراجعا في وتيرة نموها لتستقر في حدود %3,5 مقارنة ب%5,5 المسجلة سنة 2017 و%5,1 خلال الفترة 2010-2016.

###### آفاق الاقتصاد الوطني سنة 2019

ترتكز التوقعات الاقتصادية لسنة 2019، بالإضافة إلى المقتضيات الجديدة المعلنة في القانون المالي لسنة 2019، خاصة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار والتسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك، على الفرضيات المتعلقة بالتطورات الجديدة للمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي.

كما ترتكز هذه الآفاق على تحقيق إنتاج متوسط من الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2018-2019 وعلى تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية. كما تعتمد على تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب%3,6 سنة 2019 وانتعاش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بحوالي %3 وارتفاع المداخيل السياحية ب %4 وكذا تعزيز وتيرة نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة ب %10.

في هذا السياق، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة طفيفة ب %0,1 بعد%3,8 المقدرة سنة 2018. وفي غياب دفعة قوية تمكن من النهوض بالطلب الموجه للإنتاج المحلي بدل ذلك المعتمد على الواردات، ستواصل القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية تحسنها الطفيف سنة 2019، لتستقر وتيرة نموها في%3,1 عوض %2,9 المقدرة سنة 2018. وتعزى هذه النتيجة إلى تحسن القطاع الثانوي ب %3,1 وارتفاع أنشطة القطاع الثالثي ب %3,2.

بناء على هذه التطورات وعلى الزيادة المرتقبة للضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%4,5 ، يتوقع أن يسجل **الناتج الداخلي الإجمالي** نموا ب%2,9 عوض %3 سنة 2018. وفي هذا السياق، سيستقر **معدل التضخم** في حدود%1,2 سنة 2019 عوض%1,6 سنة 2018.

وسيؤدي التباطؤ الذي سيعرفه النمو الاقتصادي سنة 2019 إلى تراجع فرص الشغل المحدثة، بناء على انخفاض طفيف لمعدل النشاط، سيصل معدل البطالة إلى%10,1 سنة 2019 عوض %9,9 سنة 2018 و%10,2 سنة 2017.

سيواصل **الطلب الداخلي** سنة 2019 دعمه للنمو، رغم التراجع الطفيف في وتيرة نموه، في حين سيواصل صافي الطلب الخارجي مساهماته السالبة في النمو.

في هذا الإطار، سيسجل **حجم استهلاك الأسر المقيمة** ارتفاعا ب%3,5 لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود نقطتين. ومن جهته، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية زيادة بوتيرة%2,9 ، لتستقر مساهمته في النمو في حدود0,5 نقطة. وإجمالا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب %3,3، لتصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى2,6 نقط عوض2,4 نقط سنة 2018.

ومن جهته، سيسجل حجم **التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت** تحسنا ب%3,2 ، لتنتقل مساهمته في النمو الاقتصادي من0,8 نقطة سنة 2018 إلى0,9 نقطة سنة 2019، في حين ستنخفض مساهمة التغير في المخزون في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى حوالي 0,3 نقطة عوض 0,7 نقطة سنة 2018.

وهكذا، سيسجل **الطلب الداخلي** ارتفاعا بحوالي%3,4 ، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود3,8 نقط سنة 2019 عوض 4 نقط سنة 2018.

وعلى مستوى **المبادلات الخارجية**، سيسجل حجم الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب%5,9 ، رغم تراجع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب. في حين سيعرف حجم الواردات ارتفاعا بحوالي %6,4عوض%6,1 سنة 2018. وبالتالي، سيفرز صافي الطلب الخارجي من جديد مساهمة سالبة في النمو في حدود0,8 - نقطة سنة 2019 بعد 1- نقطة سنة 2018.

وبخصوص المالية العمومية، ستتميز السياسة المالية سنة 2019، بتعزيز تحصيل المداخيل الجبائية وتعبئة التمويلات الضرورية لتغطية النفقات الإضافية المرتبطة بالبرامج والمشاريع المعلنة في القانون المالي لسنة 2019. بالموزاة مع ذلك ستتعزز المداخيل غير الجبائية بفتح رؤوس أموال بعض المقاولات العمومية نحو القطاع الخاص، حيث سيتجاوز حجم مداخيل عملية الخوصصة 5 مليارات درهم. وفي هذا الإطار، ستمثل المداخيل الجارية حوالي %20,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019.

على مستوى النفقات العمومية، فإنها ستصل إلى%19,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019، نتيجة زيادة نفقات التسيير، خاصة نفقات الأجور التي ستواصل منحاها التصاعدي، لتتجاوز 112 مليار درهم، أي ما يعادل%46,5 من المداخيل الجارية. غير أن تراجع نفقات دعم أسعار الاستهلاك، مستفيدا من الانخفاض المرتقب لأسعار المواد الأولية، سيقلص من المستوى المرتفع للنفقات العمومية.

وأخذا بعين الاعتبار لنفقات الاستثمار التي ستمثل سنة 2019 حوالي %5 من الناتج الداخلي الإجمالي، ستفرز الحاجيات التمويلية للخزينة تراجعا في عجز الميزانية الذي سيستقر في حدود%3,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض%3,9 المقدرة سنة 2018.

وستؤدي تعبئة الموارد المالية لتغطية هذه الحاجيات التمويلية إلى ارتفاع طفيف لمعدل الدين الإجمالي للخزينة إلى 6,16% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%65,8 سنة 2018. وأخذا بعين الاعتبار للدين الخارجي المضمون، سيستقر الدين العمومي الإجمالي في حدود %82,5 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%82,2 سنة 2018.

وإجمالا، سيتميز تمويل الاقتصاد بتعبئة ضعيفة للادخار الداخلي، الذي سيمثل %22,2 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض %22,5 سنة 2018. كما سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية تراجعا في نموه ليستقر وتيرته في حدود%4,5 سنة 2019، والتي تفوق معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي المرتقب في حدود %4,1.

وبناء على صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، التي تمثل %5,5 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيواصل معدل الادخار الوطني منحاه التنازلي الذي عرفه خلال السنوات الماضية، ليستقر في حدود %27,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019. وبناء على تراجع معدل الاستثمار الإجمالي إلى %32 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %32,4 سنة 2018، سيتقلص عجز التمويل لحساب الادخار-الاستثمار ليستقر في حدود %-4,3 سنة 2019 عوض %-4,5 سنة 2018.

على مستوى **السوق النقدي**، ستعرف المقابلات الرئيسية للكتلة النقدية انتعاشا طفيفا، خاصة الموجودات الخارجية الصافية التي ستصل إلى 235 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك ستواصل القروض الصافية على الإدارة المركزية منحاها التصاعدي الذي حققته خلال سنة 2018. ومن جهتها، ستسجل القروض البنكية تحسنا ب %3 سنة 2019 عوض وتيرة لم تتجاوز %2 سنة 2018. في هذا السياق، وبناء على آفاق النمو الاقتصادي الوطني وتطور المستوى العام للأسعار، ستعرف الكتلة النقدية زيادة ب %4 سنة 2019 عوض%3,5 سنة 2019.

**خاتمة**

على ضوء الآفاق الاقتصادية التوقعية لسنة 2019، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

1. تبرز التوقعات الاقتصادية لسنة 2019، تباطؤا لمعدل النمو الاقتصادي الوطني من %3,6 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2017 إلى %2,9 خلال سنتي 2018-2019. ويعزى هذا التباطؤ أساسا إلى الصعوبات التي تواجهها الأنشطة غير الفلاحية في العودة إلى منحاها التصاعدي، لتستقر وتيرة نموها في حدود 3% فقط خلال سنتي 2018-2019 عوض %4,2 في المتوسط ​​خلال الفترة 2008-2012.

2. سيعرف القطاع الفلاحي تحقيق نتائج جيدة للسنة الثانية على التوالي، مستفيداً من الظروف المناخية الملائمة. غير أن التحسن الذي سيعرفه الإنتاج الفلاحي، خاصة إنتاج زراعات الفواكه والخضروات، لم تواكبه نتائج ملحوظة في الصناعات الغذائية. الشيء الذي يبرز الفوارق المتزايدة بين النتائج الجيدة للإنتاج الفلاحي وقدرة الصناعات التحويلية على الاستفادة منها، بالنظر إلى ضعف الصادرات وتركزها على عدد محدود من الشركاء الاقتصاديين.

3. سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني، غير أن هذا الأخير سيتأثر بالمساهمة السالبة للطلب الخارجي. وفي هذا السياق العالمي غير الملائم، سيؤدي تباطؤ الطلب العالمي الموجه نحو المغرب إلى تراجع وتيرة نمو حجم الصادرات من السلع والخدمات، الشيء الذي سيقلص من القدرات التمويلية للمغرب لتغطية حاجياته المتزايدة من الواردات.

4. سيواصل الاستثمار تباطؤه الملحوظ، حيث سيسجل متوسطه السنوي منحا تنازليا، لينتقل من %33,5 من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2017 إلى ما يناهز %32,2 بين سنتي 2018-2019. وهكذا، ستتقلص الفجوة بين الادخار الداخلي ومعدل الاستثمار، لتنتقل من %11,8 من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2017 إلى %9,9 بين سنتي 2018 و 2019.

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)

بالنسبة المئوية

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2019\*\*** | **\*2018** | **2017** | **2016** | **البنــود** |
| 0,13,13,13,2 | 3,82,92,83,0 | 13,22,83,12,7 | -12,52,21,02,9 | * **القيمة المضافة للقطاع الأولي….....**
* **القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي....**

- القطاع الثانوي............................- القطاع التالثي............................ |
| 2,7 | 3,0 | 4,3 | 0,1 |  **مجموع القيم المضافة....................** |
| 4,5 | 2,4 | 2,8 | 8,8 | الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات..... |
| 3,3 | 2,8 | 2,8 | 3,1 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي…... |
| **2,9** | **3,0** | **4,1** | **1,1** | **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.............** |
| 1,2 | 1,6 | 0,8 | 1,4 |  **تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي** |

(\*): تقديرات 2018 و (\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019

توازن الموارد والاستعمالات بالحجم

التغير بالنسبة المئوية

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **2019\*\*** | **\*2018** | **2017** | **2016** | **البنــود** |
| 2,9 | 3,0 | 4,1 | 1,1 | الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.................. |
| 3,3 | 3,1 | 3,0 | 3,1 | الاستهلاك النهائي الوطني....................... |
| 3,5 | 3,4 | 3,5 | 3,7 | - الأسر المقيمة................................. |
| 2,9 | 2,2 | 1,5 | 1,5 | - الإدارات العمومية............................. |
| 3,2 | 2,9 | -0,8 | 8,7 | التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت................. |
| 5,9 | 4,9 | 10,9 | 5,5 | صادرات السلع والخدمات......................... |
| 6,4 | 6,1 | 7,4 | 14,7 | واردات السلع والخدمات........................... |

التغيرات بالنسبة المئوية بأسعار السنة الماضية. (\*): تقديرات 2018 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط. يناير 2019

معدلات بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية

بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2016 | 2017 | 2018\* | 2019\*\* |
| * الادخار الداخلي........................
 | 22,4 | 23,1 | 22,5 | 22,2 |
| * الادخار الوطني........................
 | 28,4 | 28,9 | 27,9 | 27,7 |
| * الاستثمار الإجمالي......................
 | 32,6 | 32,6 | 32,4 | 32,0 |
| * رصيد التمويل...........................
* عجز الميزانية............................
* معدل الدين العمومي الإجمالي............
* معدل الدين للخزينة.......................
* الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات..
 | -4,3-4,481,664,96,0 | -3,7-3,682,065,15,4 | -4,5-3,982,265,84,8 | -4,3-3,782,566,14,6 |

(\*): تقديرات 2018 و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019

1. الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم: البنك الدولي- يناير 2019 [↑](#footnote-ref-1)
2. تقرير البنك الدولي يناير 2019 [↑](#footnote-ref-2)